

استراتيجية الاحتواء الأمني الأمريكي للعالم الإسلامي

(مصر انموذجا دراسة تاريخية)

م.د. بيداء شهاب أحمد

جامعة سامراء-كلية التربية

الملخص:

إن اهتمام الولايات المتحدة بمسألة أمنها في الداخل والخارج جعلها تتقن في ابتكار السياسات والنظريات التي تعبر عن ذلك وتحول هذه السياسات إلى استراتيجيات تحقق لها أهدافها العليا وفي مقدمتها تحقيق أقصى أمن ممكن للولايات المتحدة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي أصبح التحدي الأيدلوجي والأمن القائم في مواجهة الولايات المتحدة، وأصبح العالم الإسلامي هدفا عسكريا وأمنيا وثقافيا للولايات المتحدة الأمريكية .

الكلمات المفتاحية: استراتيجية الاحتواء، احتواء أمني، الدول الإسلامية، الأمن القومي، الاستراتيجية الأمريكية.

The American Containment Strategy for the Islamic World (Egypt as a Model – A Historical Study)

Dr. Baydaa Shihab Ahmed Al-Mustaf
University of Samarra-College of Education

Abstract:

The United States, focus on its security, both domestically and internationally, has led it to innovate in developing policies and theories that reflect this priority, transforming these policies into strategies that serve its highest objectives, foremost among them achieving maximum security for the United States. Following the collapse of the Soviet Union and the end of the communist threat, the ideological and security challenge shifted to confront the United States, with the Islamic world becoming a military, security, and cultural target for American policies.

Keywords: containment strategy, security containment, Islamic countries, national security, American strategy.

المقدمة:

إن اهتمام الولايات المتحدة بمسألة أمنها من الداخل والخارج، جعلها تتفنن في ابتكار السياسات والنظريات التي تعبر عن ذلك، وتحول هذه السياسات الى استراتيجيات تحقق لها أهدافها العليا، وفي مقدمتها تحقيق أقصى امن ممكن للولايات المتحدة.

واعتمدت الاستراتيجية الأمريكية منذ أن وضعها جورج كينان عام 1947م على نظرية الاحتواء التي وضع لها أسسا علمية دقيقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستندت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الى فكرة البقاء كأساس الاستراتيجية الكونية.

وأهم أسس هذه الاستراتيجية كانت مواجهة ما وصفه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد الذي أخذ أشكالا مختلفة، ففي أيام الحرب الباردة تمثل في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وبعدها أخذ مفاهيم وأشكال أخرى مثل: (الدول المارقة)، (الإرهاب)، و(الإسلام الأصولي)، وجميعهم في المفهوم الأمريكي يعنون أعداء المصالح الأمريكية.

وبقيت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية ثابتة ولم تتغير على الرغم من التقلبات الدولية التي حدثت، وتغير الرؤساء الأمريكيين بمبادئهم المتعددة، فلم تنته استراتيجية الاحتواء بنهاية الاتحاد السوفيتي، فقد كان لها أهداف أخرى أهمها العالم الإسلامي عنفا باستعمال القوة العسكرية في أكثر من موضع ولاسيما مصر.

قسم البحث الى مبحثين، المبحث الأول بعنوان مفهوم الاستراتيجية والأمن، وتناول المبحث الثاني العالم الإسلامي في الاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأول

مفهوم الاستراتيجية والأمن

إن تناول مفاهيم الاستراتيجية والأمن، ضروري لفهم الأبعاد، والخلفيات الدينية والثقافية والفكرية والسياسية، التي تنطلق منها استراتيجية الاحتواء الأمني الأمريكي، فضلا عن أن الإلمام بطبيعة النظام والقوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية يساعد في تفسير هذه الاستراتيجية ومرتكزاتها، وتطوراتها والقرارات التي تخدم مبادئ وأهداف سياستها الخارجية تجاه العالم، وكذلك يشكل خلفية ثقافية مهمة لفهم مراميها تجاه العالم عموما والعالم الإسلامي على وجه الخصوص.

أولا: استراتيجية الاحتواء الأمني الأمريكي

مفاهيم الاستراتيجية والأمن

أ- مفهوم الاستراتيجية⁽¹⁾: تعني دراسة ابعاد الصراع بين الدول لأجل القوة، ويأخذ مفهوم القوة هنا عدة أبعاد منها عسكرية، واقتصادية وجيوسياسية. (زادة، 1996، ص65) .
والدراسات الاستراتيجية تبلور استغلالها موضوعيا ومنهجيا، عن الاطار النظري الذي نشأت فيه، وأصبحت مدخلا علميا مستقلا لفهم العلاقات الدولية وتحليلها، وبالتالي تتعدد المعاني التي يحملها مفهوم الاستراتيجية. (سلطان، 2006، ص43) فالاستراتيجية (strategy) من استراتيجيوس (strategos) وهي كلمة يونانية، تعني علم وفن وضع الخطط الحربية والعسكرية، وتعني كذلك قائد الجيوش، وفن قيادة الجيوش ووضع الاطار العام للحركة والتخطيط لها والعمل المستمر الذي يمارسه معسكران كل إزاء الآخر. (السليمي، 1997، ص92-93).

قال هنري باريس: (وفيما عدا قيادة الجيوش، وفن إدارة الحرب تؤخذ كلمة الاستراتيجية غالبا مرادفة لكلمة السياسة دون أن يعطى لها معنى أكثر تحديدا). (باريس، 1984، ص25).

وعرفت الموسوعة السياسية بأنها: (علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق، لاستخدام الموارد، ومختلف اشكال الثروة والقوة، لتحقيق الأهداف الكبرى). (الكيلي، 1990، ص170).

ومن الأهمية تطور استعمال المصطلح في الأزمنة الحديثة، والاتجاه للمعنى الاشمل المتجاوز للمعنى العسكري، ليصبح مجموع الخطط والتعليمات المعدة لمواجهة كل الاحتمالات وذلك على جميع الأصعدة، لا على الصعيد العسكري فحسب من خلال التركيز على التخطيط والتتابع، لا مجرد الإدارة العامة للصراع.

وقد أشار أحمد عطية في القاموس السياسي أن (الاستراتيجية لا تقتصر على كسب معارك في ميدانها، بل تشمل الخطة العامة لكسب الحرب فتعمل على كل ما من شأنه القضاء على الروح المعنوية للعدو، وزلزلة اقتصادياته). (عطية، 1980، ص71).

وكذلك عرفها قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنها (فن توجيه كل الوسائل التي تملكها دولة من الدول، من أجل انتصار سياستها العامة في وجه منافسيها أو أعدائها). (ذبيان، 1990، ص19).

⁽¹⁾ الاستراتيجية: تعني وضع خطة عامة شاملة تأخذ بالاعتبارات السياسية في موضوعها في منظور هدف بعيد المدى وبهذا تختلف (الاستراتيجية) عن (التكتيك) الذي هو خطة محددة تأخذ بالاعتبارات الواقعية والعلمية، من منظور هدف مرحلي والتكتيك يمكن أن يكون جزءا أو مرحلة من خطة عامة. (العثمان، 2001، ص88)

اما الفكر الأمريكي وهو الجانب الذي يهمننا في هذا البحث، فقدم تعريفا للاستراتيجية على أنها (فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة، بغرض تحقيق اهداف السياسة القومية، عن طريق القوة، أو التهديد باستخدامها). (محمد، 1995، ص19).

اما الاستراتيجية العسكرية لوقت الحروب فهي الطريقة التي تتضمن الخطط القومية لاستعمال القوة العسكرية، أو التوظيف الفعلي لها في وقت الحرب لتحقيق الأهداف الوطنية، فكثير ما يستعمل معنى الاستراتيجية كتصريح أو ضمن في النقاشات التي تجري داخل الولايات المتحدة، وبالات كطريق لامتلاك القوة العسكرية وتوظيفها. (مورو، ص18).

وعلى الرغم من أن الفكر الأمريكي في تعريفه الأسبق للاستراتيجية لا يختلف كثيرا عن التعريفات الأخرى، إلا أنه ركز كثيرا على الاستعمال العسكري للقوة، أو التلويح باستعمالها لتحقيق أهداف السياسة القومية والوصول الى نتائج حددتها السياسة. (توقه، (د.ت)، ص12).

وبناء على هذا نجد أن الناقد العسكري البريطاني ليدل هارت⁽²⁾، قسم الاستراتيجية إلى:

1- استراتيجية عسكرية: وهي فن توزيع واستعمال مختلف الوسائل العسكرية، لتحقيق هدف السياسة.

2- استراتيجية عليا: وهي تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وامكاناتها، للحصول على الغرض السياسي للدولة، وهو الذي تهدف السياسة القومية الى تحقيقه.

ويجب التمييز بين كل من المصطلحين الدارجين في ميادين السياسة والحرب وهما: الاستراتيجية القومية، التي تعني الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة في السلم والحرب، لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها، أما الاصطلاح الثاني فهو الاستراتيجية الحربية التي تعني الاستغلال الكامل للوسائل العسكرية لتحقيق اهداف الاستراتيجية القومية، بالاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوات العسكرية للدولة أثناء السلم والحرب، وتجدر الإشارة هنا بأنه يتم استخلاص الاستراتيجية العسكرية من الاستراتيجية القومية للدولة لرسم السياسة العسكرية للدولة، والسياسة العسكرية السلمية للدولة هي التي تحقق القوة للدولة، بما يكفل منع نشوب الحرب، أو تحديد مداها إذا نشبت، أو تمكنا من شن الحرب بنجاح. (توقه، (د.ت)، ص4).

⁽²⁾ ليدل هارت: ولد في باريس، وتعلم في كيمبرج واشترك في الحرب العالمية الأولى، ترك الجيش وعمل مراسلا عسكريا للدلي تلجراف والتيمس اللندنية ومن أوائل الذين اهتموا بالحرب الميكانيكية، شرح اساليبها التكتيكية المتعلقة بتدريب المشاة واتبعها وزارة الحربية البريطانية، القاعدة كتبها نالت شهرة فائقة (القلمايوي، 1965، ص74).

وقد ظهرت تعابير أخرى للاستراتيجية وثيقة الصلة بالجغرافية السياسية مثل: تعبير الكتلة الاستراتيجية الواحدة، التي تعني مجموعة من الدول تكون كتلة استراتيجية واحدة تؤثر في أمن بعضها البعض، وفي أمن اقليمها كله، ومن ثم في أمن غيرها من الدول، مثل: دول القرن الأفريقي التي تشكل كتلة واحدة، والدول العربية. (طایل، 1997، ص56).

أما عن خصائص الاستراتيجيات ولاسيما فيما يتعلق باستراتيجيات الدول العظمى، فإنها لا تغير استراتيجيتها بسهولة، ولا تقرر بقيام حكم وسقوط آخر، ولا يؤثر فيها أن يذهب رئيس ويجيء رئيس، وقد تتغير السياسات المعبرة عنها لتتلاءم مع متغيرات الظروف لكن الاستراتيجية تعلم دارسياها أن الأهداف يمكن الاقتراب منها بطريقتين: اقتراب مباشر واقتراب غير مباشر، مع بقاء الهدف في الحالتين ظاهرا أمام عيون طالبيه، وهو ما يحصل اليوم اقتراب مباشر نحو الهدف، يعتمد مفهوم جديد هو الضربات الوقائية ضد هجمات محتملة وعدو مفترض. (هيكل، 2002، ص10).

وفيما يخص الاستراتيجية الأمنية يمكن القول إنها جزء أصيل من الاستراتيجية القومية للدولة، إلا أنها في النهاية تهدف إلى تحقيق هدف رئيس هو الأمن القومي بجوانبه كافة.

ب- مفهوم الأمن القومي: هو مفهوم مركب، وهو تلخيص لمجمل العلاقات التي تدخلها دولة ما، أو مجموعة من الدول انطلاقا من حماية مصالحها ومواجهة الأخطار التي تهددها والأمن القومي يحتل مكانة مركزية في التفكير الاستراتيجي السياسي والعسكري، وذلك لعدة اعتبارات منها: (هلال، 1980، ص135).

إن الأمن القومي هو محور السياسة الخارجية لأي دولة ولمجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية هي في المقام الأول سلوك الدولة الخارجية، انطلاقا من مفهومها لأمنها القومي وحماية له، ويترتب على ذلك أن تحديد أي استراتيجية للعمل القومي للدولة في مجال التصنيع والتنمية أو السياسة الخارجية وغيرها من الموضوعات يفترض وجود مفهوم أو نظرية للأمن، تنطلق منه وتسعى إلى تحقيقه، فوجود مفهوم واضح للأمن القومي يسمح بتحديد الأولويات بشكل علمي وسليم، بحيث تشكل الحلول والإجراءات التي يتم التوصل إليها في مرحلة ما، نظاما متسقا مع المصالح القومية في الأجل الطويل. (توفيق، 2007، ص10).

والأمن يمثل مفهوما مركزيا في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، مما يثير في الأذهان معاني البقاء، والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم المجتمعية ضد التهديدات الخارجية، ويمكن التمييز في تطور هذا المفهوم في مرحلتين ففي المرحلة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة استمرت عبر الخمسينات، ساد مفهوم

عسكري استراتيجي للأمن، ثم برز في المرحلة الثانية التي أعقبت ذلك مفهوم أكثر تطوراً واتساعاً، ويدخل في اعتباره الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لقضية الأمن العسكري في إطارها المجتمعي الأكبر. (حسين، 2009، ص22).

- الأمن القومي كمفهوم عسكري

يرتبط الأمن القومي بالقوة العسكرية للدولة وقدرتها على مجابهة الأخطار والتهديدات العسكرية، وحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، باستعمال الردع والقوة، وأي تهديد يواجهه الدولة ومصدره خارجي ينبغي ملاقاته بتعظيم القوة العسكرية، وأن تكون على استعداد دائم للمواجهة، وأن الأمن يتحقق عندما يتولى الجيش وأجهزة المخابرات هذه المهمة. (دسوقي، 1998، ص155).

وتعرض هذا المفهوم لعدة انتقادات، أبرزها أن التهديدات التي تواجهها الدول والمجتمعات وبالذات النامية منها، ليست ذات طابع عسكري فحسب، بل أن هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية مثل: عدم الاستقرار السياسي وعدم التكافل الاجتماعي وفشل تجارب التنمية وبذلك لم يعد الأمن مجرد قضية الاستعداد العسكري، والقدرة العسكرية، بل اتسع ليشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وأيدلوجية. (النيرب، 1997، ص237).

- الأمن القومي كقضية اجتماعية

الأمن القومي ليس استعداداً مسلحاً فقط ويشمل في ترسانة ضخمة رهيبية من الأسلحة المختلفة وأن العنصر العسكري هو الذي يخلق الأمن أساساً، والأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان قد يتضمنها، وليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشملها، أن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة وأن القوة العسكرية ما هي إلا وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام، ولكن لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي ورغبة أساسية في التعاون من جانب شعبه. (سويلم، 2002، ص14).

وهكذا فإن الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والأمن والتنمية هما وجهان لعملة واحدة، فبلا تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن. (هلال، ص140).

ويمكن تفسير مسلك الولايات المتحدة في سياستها الخارجية من هذه الزاوية وذلك بما يجري على الأرض لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، على الرغم من أن الفكر الأمريكي يعتمد على القوة

العسكرية كمسلك استراتيجي في تحقيق محددات السياسة الخارجية وأن الصلة الوثيقة بين مفهوم الاستراتيجية والأمن القومي وبالذات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وحماية المصالح الحيوية داخل الدولة وخارجها وبالأخص عندما يتعلق الأمر بمسألة بقاء الدولة إذ يعد البقاء هو المصلحة الكبرى.

ج - مفهوم استراتيجية الاحتواء الأمني

يعد مفهوم الاحتواء حديث النشأة، إذ ظهر خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أنه أخذ فيما بعد أشكالاً أخرى واستعمل ضد دول أخرى، مثل: العراق، وإيران، ومصر، والسودان. (تينت، 2007، ص100).

وهذه الاستراتيجية باتت ظاهرة ملموسة وواقعا معاشا سيتهدف أجزاء مختلفة من العالم، ولاسيما العالم الإسلامي، فالولايات المتحدة تحاول احتواء العالم الإسلامي وحركاته الإسلامية عبر عدة مدخلات أبرزها الوسائل الأمنية، وهي في هذه الاستراتيجية تمزج بين الوسائل السلمية للاحتواء وبين الوسائل القمعية والعسكرية، وبين أن الطابع الأمني العسكري، غلب عليها في الوقت الحاضر. (سوكولوفسكي، 1968، ص162).

ويمكن تعريف استراتيجية الاحتواء الأمني بأنها: (الإجراءات والسياسات العسكرية أو الشبه عسكرية أو الإكراهية أو حتى الدبلوماسية أو جميعها، والتي تهدف إلى إحكام السيطرة الأمنية الكاملة على الدول والمناطق والايديولوجيات بغرض احتواء تهديداتها المحتملة والهيمنة عليها والتي تتبعها الدولة المعنية، لتحقيق أمنها القومي وحماية مصالحها الحيوية في الخارج). (عساف، 2008، ص95).

المبحث الثاني

أولاً: العالم الإسلامي في الاستراتيجية الأمريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح التحدي الأيديولوجي والأمني القائم في مواجهة الولايات المتحدة هو الإسلام، وبالتالي أصبح العالم الإسلامي هدفا عسكريا وأمنيا وثقافيا للولايات المتحدة الأمريكية.

ولمعرفة أبعاد وآثار هذه الاستراتيجية لابد من تناول بعض الموضوعات التي توضح ذلك، وتبين أهمية العالم الإسلامي، جيوسياسيا واستراتيجيا (أبو العلا، د.ت)، ص13).

ويقصد بالعالم الإسلامي الدول التي يزيد سكانها المسلمون على 50% من مجموع السكان، وهذا التعريف لا يلغي الوجود الإسلامي الأقل من ذلك، الموجود في دول لا تعد إسلامية، والمنشترين في بقاع العالم المختلفة، والذي يمكن أن يشملهم مجازا مصطلح الأمة الإسلامية، التي يفوق عددها 24,3% من مجموع سكان العالم. (محمود، 1994، ص11).

ومن الناحية الجغرافية، فإن العالم الإسلامي مكون مما يقارب الـ 46 دولة، يقع في كتلتين رئيسيتين، فضلا عن مواقع جغرافية أخرى، فالكثلة الأولى تعد أكبر كتلة إسلامية وهي شبه متصلة جغرافيا، تمتد من المحيط الأطلسي غربا، إلى إقليم سنكيناج وباكستان شرقا، أي: بين خطي طول 18 درجة غربا و90 درجة شرقا، وبين خطي عرض 50 درجة شمالا، الى خط الاستواء (صفر) جنوبا ومساحة هذه الكتلة تتجاوز 11 مليون مربع. (كامل، 1996، ص202).

ونجد أن العالم الإسلامي في آسيا يقع ضمن ما يسمى بحافة اليابسة ومن يسيطر على حافة اليابسة يسيطر على أوراسيا وبالتالي على العالم، أما الكتلة الإسلامية الثانية فتتركز موقعا في جنوب شرق آسيا ويتكون من إندونيسيا واتحاد ماليزيا وتبلغ مساحتها 858 ميل مربع. (البرصان، 2000، ص422).

وهذه المميزات جعلت للوضع الجيوسياسي والاستراتيجي للعالم الإسلامي في تأثير على أمنه وأمن المنطقة المجاورة له، وجعلته يتحكم في أغلب العلاقات بين قارات العالم القديم وفي جزء مهم من علاقات العالم الجديد بالقديم مما جعل للعالم الإسلامي أهمية كبيرة بالنسبة إلى مناطق العالم وللمنطقة نفسها، نتيجة التحديات الأمنية التي يفرضها هذا الوضع الاستراتيجي.

ثانيا: مصر والاحتواء الأمني

جمهورية ايران الإسلامية مثلت نموذجا اسلاميا في القارة الآسيوية، وتمثل ملتقى قارتي آسيا وأفريقيا بل وأوروبا بطريقة غير مباشرة، إذ مثلت مصر تاريخيا منطلقا ثقافيا لأوروبا الاستعمارية، فضلا عن أنه لا يفصلها عن أوروبا سوى البحر الأبيض المتوسط، الذي كان ولا يزال محط الاساطيل العسكرية الأوروبية، والأمريكية. (اذر شب، 1996، ص275).

وفي ظل هيمنة النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مصر تمثل رأس الرمح في أي استراتيجية تخص المنطقة ككل، ذلك لموقعها الاستراتيجي، والجغرافي المتفرد بالنسبة إلى دول المنطقة الإسلامية عموما، مما أتاح لها دورا سياسيا وعسكريا واقتصاديا كبيرا، لم تحظى به بقية بلدان المنطقة فضلا عن ثقلها السياسي والتاريخي الذي وفر لها وضعًا خاصًا، وجعل لها سهما كبيرا في استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه المنطقة الإسلامية، ولاسيما

الاستراتيجية الأمنية، لذا كانت من أولى بلدان المنطقة المستهدفة بسياسة الاحتواء الأمني؛ لكونها مفتاحاً للمنطقة بسبب موقعها. (عبدالله، 2000، ص44).

فمن الناحية الجيوسياسية، نجد أن موقعها على البحر، وسيادتها على قناة السويس، وخليج السويس، وخليج العقبة، زاد من أهمية موقعها المتميز في قلب العالم الإسلامي، ويمثل البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، أهمية خاصة لأمن مصر القومي؛ لوجود الجزء الأكبر من الموانئ المصرية عليه، فضلاً عن أنه المدخل الرئيس لقناة السويس التي تمثل أحد المصادر الرئيسية لدخل مصر. (حوات، ص124-125).

وازدادت أهمية أمن البحر الأحمر، بعد حرب أكتوبر 1973م واحتمالات سيطرة إسرائيل عليه، فيما لو نشبت حرب جديدة، ولذلك تهدف السياسة المصرية في البحر الأحمر الى حماية سواحل وعمق موانئ مصر ومنابع البترول في خليج السويس، وحماية أمن السودان العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر وعدم تهديد منابع النيل في الهضبة الاثيوبية. (الهلباوي، 1992، ص97).

ثالثاً: مصر وتحديات الزعامة الإقليمية

الزعامة الإقليمية تنشأ عندما تعي الدولة مكانتها وتسعى عن قصد لصياغة واعية بشأن قيامها بهذه الزعامة، وبالطبع فإن الزعامة الإقليمية للدولة ترتبط بحجمها ومكانتها في الاقليم الذي تنتمي اليه، وتوجهها العام لسياستها في محيطها والاهداف التي تسعى إليها، ومدى توافر الموارد اللازمة لتنفيذها، فضلاً عن قبول البيئة الإقليمية والدولية لهذه الزعامة، حتى يستقر ويكتسب صفة الاستمرار.

وفي المنطقة الإسلامية نجد أن هناك حاجة لمن يقوم بهذه الزعامة، وفقاً لتطلعات الأمة ومقتضيات الواقع، وتحديات الحاضر والمستقبل، نجد أعباء هذه الزعامة قد لا تتوافر جميعها حتى الآن لدولة واحدة، مما قد يجعل كل طرف من دول المنطقة يشك ويقلل من مقدرات الطرف الآخر، وبالتالي سيسعى كل طرف في إطار بيئته الإقليمية المحددة تولى دور القيادة، فهناك من اختار منطقة الخليج ليجعل منها منطقة نفوذه وزعامته، وهناك من يتطلع الى نظام عربي، وهناك من يتطلع الى نظام شرقي أو وسطي. (لويس، 2001، ص176).

ومن الطبيعي تأمل كل دولة في تعزيز وضعها الخارجي، في مقابل القوى الخارجية الأخرى سواء في المحيط الدولي أو الإقليمي، لكن في حالة دولة مثل مصر يكتسب هذا الهدف أهمية خاصة، نظراً لتأثره المباشر في تعزيز مكانة الدولة والنظام في الداخل، فمصر دولة تقتقر الى الموارد الطبيعية أو التقدم الصناعي، التي لا تسمح لها بأن تكون ذات حضور قوي في الساحة

الدولية، أو أن تحقق الاستقلال الاقتصادي، الذي يضمن للدولة المصرية تلبية مطالب شعبها، وفي مقابل ذلك تكمن أهمية مصر في موقعها الاستراتيجي، وفي ثقلها السياسي والثقافي الذين سمح لها أن تؤدي دور الريادة في هذه المنطقة الحيوية من العالم، لذا ومنذ أن حصلت مصر على استقلالها السياسي عن بريطانيا، والنظام السياسي فيها يسعى لاستغلال هذه المكانة، ليس لتحقيق مكاسب سياسية فحسب، بل لتحقيق مكاسب اقتصادية في الدرجة الأولى، تعوضه فقر موارده وفي رأي كل من الرئيسين عبد الناصر ومبارك أن تحقيق مصر لزعامة العالم العربي يكمن في اتباعها سياسة خارجية نشطة ومؤثرة. (يكن، 1993، ص42).

وعد الرئيس السادات أن هذه الزعامة أمر مسلم به، يفرضه وضع مصر الجغرافي والاستراتيجي، بصرف النظر عن علاقتها مع الدول العربية، وفي كلتا الحالتين، كانت مصر تستغل هذه المكانة المميزة لتحصل على معونات اقتصادية من الدول الكبرى وبعض الدول العربية تساعد على الإيفاء باحتياجاتها، وكان دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، سواء وقت الحرب أو بعد إبرام اتفاقية السلام، ومن أهم الدوافع لحصولها على هذه المعونات. (أحمد، 2009، ص56).

وبعد أن أصبحت القوة الاقتصادية هي المعيار الأساس لقوة الدول في ظل التكتلات الاقتصادية التي تشكل حالياً، والتنافس بين الدول على جذب رؤوس الأموال، تسعى مصر لجذب الاستثمارات الخارجية، والحفاظ على المعونات الاقتصادية التي تحصل عليها، لأجل مساعدتها في تطبيق سياستها الاقتصادية، وتقليص معدل البطالة الذي تعاني منه. (تينت، 2007، ص92).

ولعل ما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1990م، يعد خير مثال لهذه السياسة إذ أدى موقف مصر السياسي مشاركتها في حرب الكويت، إلى إعفائها من جزء كبير من مديونيتها للولايات المتحدة بلغ 70%، مما ساعد في منع وقوع كارثة اقتصادية، نتيجة عجز الحكومة عن تسديد هذه الديون. (مقلد، 2007، ص105).

ومهما جنت مصر من مكاسب اقتصادية، إلا أن هذا الموقف لا يعدو أن يكون سوى استغلال سيء للدور الإقليمي، الذي يفترض أن يوازن بين المصلحة الوطنية والمصلحة الإقليمية، ولكن على الرغم من ذلك تختلف الرؤى وتتفق حول التحديات التي يفرضها هذا الوضع الإقليمي، العامل الاقتصادي يعد سلاحاً ذا حدين؛ لأنه من ناحية يشجع النظام المصري على تعزيز توجهه الإقليمي من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية، لكن من ناحية أخرى قد تعوق المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها البلاد والاعتماد على المعونات الخارجية، قيام الحكومة المصرية بدور إقليمي أوسع وبالأخص إذا ما دخلت في منافسة مع القوى الإقليمية الأخرى التي تتميز

بمستوى اقتصادي أفضل، وإذا ما اضطرت لكبح جماح هذا الدور تحت ضغوط أمريكية. (فهمني، 2009، ص73).

أما العامل الذي دعا مصر لتبني سياسة إقليمية قوية فيمكن في حاجة النظام الى تعزيز شرعيته في مواجهة المعارضة الداخلية، ولأسيما التيار الإسلامي فعلى الرغم من نجاح الحكومة المصرية في ضرب المعارضة الإسلامية عن طريق العنف، إلا أن هذا لم يحل مشكلة تضال شرعية النظام في أعين نسبة كبيرة من الشعب المصري. (خصاونة، 2001، ص125).

وعلى صعيد السياسة الخارجية للدولة، يمثل موقف مصر من قضية فلسطين، والعلاقات المصرية الأمريكية، أهم القضايا الخارجية التي تشغل الرأي العام المصري والتي تستغلها القوى المعارضة ضد النظام الحاكم، إذ يشعر الشعب بالإحباط نتيجة ما يرونه من سياسة إسرائيل الاستنزائية تجاه الشعب الفلسطيني، والهيمنة الأمريكية على مصر. (أحمدي، ص51).

وحول فقدان الشرعية الحقيقية، جرى النظام المصري وراء الولايات المتحدة مما أدى الى الاختراق الأمريكي الصهيوني الرهيب لأعماق المجتمع المصري، وبعض مراكز اتخاذ القرار في الدوائر العليا للحكم، أي: أن مصر دفعت الثمن من ريادتها وقيادتها العربية، ودفعت الثمن من استقلالها السياسي والاقتصادي. (جرجس، 1998، ص122).

وبسبب ذلك نجد أن علاقة مصر ببعض الدول الإسلامية والعربية كانت ترتفع للتبعية الأمريكية، التي كانت لها انعكاساتها السلبية تجاه إيران ومضاعفة المخاوف التي تساور بعض الدوائر الأمنية المصرية من مخاطر الانفتاح على إيران. (مسعد، ص88).

فمصر ترى إيران هي مصدر التهديد الأساس لسياساتها الخارجية، أما رؤية إيران لنظام شرق أوسطي إسلامي، فإنها تمثل البديل الوحيد للرؤية المصرية الموالية للغرب، فضلا عن رفض إيران فكرة استئثار مصر والدول العربية، بمسؤولية الدفاع عن الخليج، في حين ترى مصر في قوة إيران المتنامية دلالة على سعيها لفرض نفوذها على منطقتي الخليج والبحر الأحمر، وكذلك موقف إيران من رفض عملية السلام بين العرب وإسرائيل. (الشريف، 2000، ص94).

ولكي تحتفظ مصر بالكرة في ملعبها، وتتجاوز بعض مشكلاتها، ينبغي أن يأخذ النظام المصري بزمام بعض القضايا ومنها قضايا العروبة، وخروجه من دائرة النفوذ الأمريكي أهمية خاصة، لأجل حصوله على مزيد من الشرعية وضمان التقاف الجماهير حوله. (طلاس، 1991، ص182).

إن شرعية النظام، ودور مصر الإقليمي، ربما يكتسب فاعلية أكثر لو امتد ليشمل البعد الإسلامي، وقضايا الأمة الإسلامية، وبالأخص ارتباطه بحماية أمنها القومي والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، مما يجعل النظام يلتقي مع كثير من القوى الإسلامية ومن بينها إيران.

والحديث عن الزعامة الإقليمية وعلاقتها بالولايات المتحدة تدعونا للحديث عن دور الجيش وتأثيره على سياسة مصر الخارجية، فالجيش يعد أهم مؤسسة في الدولة، وقد استطاعت المؤسسة العسكرية ترسيخ مكانتها السياسية في المجتمع وذلك للدور الذي كانت تضطلع به أثناء الصراع العربي- الإسرائيلي. (هويدي، 1991، ص73).

وبعد توقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية وخروج مصر من دائرة هذا الصراع، عمد السادات على تقليص هذا النفوذ السياسي للجيش وخفض عدده، مما أثار أزمة داخل المؤسسة العسكرية لم تنفجر إلا بعد اغتياله، وعندما تولى الرئيس مبارك الحكم، عمل على إعادة ثقة المؤسسة العسكرية بنفسها وبالقيادة السياسية، وأدى الجيش في عهده دوراً مؤثراً في عدة مجالات داخلية، كانت من قبل حكراً على المؤسسات المدنية، والدور الذي يضطلع به الجيش في المحافظة على الأمن والنظام الداخلي، مثلما حدث أثناء قمع تمرد قوات الأمن المركزي عام 1986م، وأثناء إضراب سائقي القطارات في العالم نفسه، ومع ذلك فهذه ليست المهام الرئيسة للقوات المسلحة، إذا ما قورنت بدور المؤسسات العسكرية في كل من إسرائيل، وتركيا وإيران، وإذا ما قورن هذا الأمر بالمهددات التي تهدد الأمن القومي المصري، في ضوء وضعها الإقليمي التي تتمثل في: (حداد، 2000، ص98).

1- مشكلة الإيفاء بمتطلبات الدفاع، إذ إن مصر لديها أكبر قوة عسكرية في المنظمة العربية.

2- المشكلة السياسية الداخلية التي يمكن أن تتمثل في ضعف الوحدة الوطنية كنتيجة للمواجهة بين الإسلاميين والحكومة، وما بين المسلمين والاقباط.

3- التحدي الاجتماعي الخارجي ويتمثل في الاختراق الاستعماري والايديولوجي.

4- مشكلة مياه النيل ومنابعة.

5- مشكلة الانفجار السكاني ومشكلة البطالة والهجرة.

6- التهديد الإسرائيلي بمكانته العسكرية والاستخباراتية.

7- الاختراق الأمني الأمريكي.

8- احتمال انفصال جنوب السودان عن شماله، وبحسب أن السودان تمثل العمق الاستراتيجي للأمن المصري. (الصادق، 2003، ص137).

وبناء على هذا الاستعراض، من الضروري معرفة المحاور التي تقوم عليها سياسة مصر الإقليمية، نجد أنها تقوم على ثلاثة محاور سياسية هي:

أولاً: إحياء النظام العربي

ترى مصر أن أي نظام شرق أوسطي، ينبغي أن لا يكون بديلاً عن النظام العربي بل أن يكون الأخير نواة للأول، لذا تسعى مصر منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، الى إعادة بناء هذا النظام، بالتعاون مع قطبين آخرين، هما سوريا والسعودية، وأن تكثيف مصر لسياستها العربية، يأتي دائماً عندما تمر عملية السلام بعملية حرجة، أو عندما تزداد تحركات الدول غير العربية في المنطقة، بشكل يمكن أن يمثل تهديداً للمصالح العربية، لا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدور الإقليمي لمصر، ومدى فاعلية النظام العربي بأكمله، فمن دروس الخبرة الماضية، نجد أن قيام مصر بدور فاعل عربياً يرتبط بازدياد فاعلية النظام العربي، في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية وإذا كان صحيحاً من الناحية النظرية، أنه يمكن لأي دولة عربية القيام بدور القيادة، إلا أن خبرة السنوات الماضية تؤكد أن إيجاد بديل للدور المصري القيادي، قد تعذر حتى بعد التغيير البنيوي الذي شهدته النظام العربي في أعقاب هزيمة 1967م، ووفاته الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970م، والطفرة في أسعار النفط ابتداء من عام 1973م، وما نتج عن ذلك من تحولات في موازين القوة المادية داخل النظام، صحيح أن هذه التحولات فتحت الباب لزيادة تأثير عدد من الدول العربية في تفاعلات النظام العربي إلا أن أياً منها لم يتمكن من الاضطلاع بدور القيادة، وبعد حصول أول صدع في النظام العربي، باتجاه مصر لعقد اتفاقية السلام مع إسرائيل، ورفض الدول العربية لهذا المنهج، وبعد عودة مصر لممارسة دورها على الصعيد العربي، أثار ذلك مراكز البحوث الأمريكية، والإدارة الأمريكية والكونكرس، وتعددت الدراسات التي أخذت تبحث في تأثير عودة مصر لدورها الإقليمي في العلاقات المصرية- الأمريكية. (مسعد، ص45).

ثانياً: الدور المصري في العملية السلمية

ترى مصر أن أهم أوراقها لضمان دور محوري لها في الشرق الأوسط الجديد، تكمن في دورها المؤثر في عملية السلام العربية- الإسرائيلية، فمنذ توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م، السياسة المصرية تلعب على وتر أن مصر هي الدولة الوحيدة التي بيدها قرار الحرب ضد إسرائيل، وقد بقي يردد السادات على الرغم من المقاطعة العربية بمصر حينذاك، أن الدول العربية ستتبع خطى مصر بشأن السلام عاجلاً أم آجلاً. (كرم، 2001، ص9).

ومثلما تريد مصر أن تكون محورية في مدة الاعداد للسلام، فهي تريد أيضاً أن تظل محورية في مدة ما بعد السلام. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية المصرية قد لا تخشى اندماج إسرائيل

اقتصاديا وثقافيا في الشرق الأوسط، على عكس دول عربية أخرى، وترى أن هذا الاندماج سيكون له إيجابيات في المدى البعيد، إلا أنها تريد أن تضمن ألا يكون هذا الاندماج على حسابها، لذا أصرت على ألا يقل دورها الاقتصادي في المنطقة في المستقبل، عن دورها السياسي، مع ذلك فإن رؤية القيادة المصرية لشكل المنطقة في المستقبل، ما زالت اضعف بكثير من الرؤية الإسرائيلية، التي تتميز بعمق تصور شامل لعلاقات المستقبل، التي يبدو أنه خطط لها منذ وقت كاف؛ حتى تضمن إسرائيل فرض هيمنتها على المنطقة. (عبدالله، 2000، ص46).

أما الرؤية الأمريكية لدور مصر الإقليمي، فتحصره في الترويج للتسوية السلمية مع إسرائيل في المنطقة، كما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل، وبعد سنوات الثمانينات والتسعينات فإن الولايات المتحدة ترى أن مصر لم تحقق الآمال التي كانت معقودة عليها في هذا الشأن، وهو ما دفع هليمان ايتلس السفير الأسبق للولايات المتحدة في مصر للقول: (إن واشنطن ليست واثقة من أنه يمكن الاعتماد على مصر في حالة قيام أزمة جديدة في الشرق الأوسط، تكون إسرائيل احد أطرافها). (عبدالله، 2000، ص47).

فمن وجهة النظر الأمريكية يتمحور دور مصر الإقليمي في ضرورة العمل على استقرار عملية السلام، ودعم استقرار المنطقة، وهو ما يتضمن عدم الاعتراف أو السماح بأي أنماط أخرى مثل: دور مصر الإقليمي للدفاع عن الأمن القومي العربي أو الدور السياسي المتمثل في دعم المفاوضات العربي والفلسطيني، في المفاوضات مع إسرائيل، أو دورها في الربط بين التعاون الاقتصادي والإقليمي وتحقيق التسوية السلمية الشاملة والعدالة للصراع العربي-الإسرائيلي. (الحسن، 1990، ص136).

وبذلك فإن مصر لا تستطيع أن تقود حربا ضد إسرائيل بمفردها، أولا لتغيير موازين القوى في الوقت الحاضر، وثانيا لأن مصر بمفردها لا تستطيع أن تستمر في علاقات عدائية مع إسرائيل لأسباب اقتصادية، ففي خمس وعشرين سنة من تأريخها شاركت مصر في ثلاث حروب رئيسة، وهذه كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد المصري الضعيف حينذاك، وهي شاركت في الحرب ضد إسرائيل، ليس لأنها أرادت مساعدة اخوانها العرب والمسلمين في فلسطين، ولكن لكونها دولة مواجهة مع إسرائيل. (الحسن، 1990، ص137-138).

ويوجد سبب ثالث وهو أن أمريكا التي احتوت مصر أمنيا باتفاقية كامب ديفيد لا تسمح لها بخوض حرب أخرى ضد إسرائيل، وبالتالي يكون العالم العربي والإسلامي قد فقد أهم دولة

مواجهة مع إسرائيل، يؤكد ذلك ما قاله الرئيس مبارك: (إن تتوقف علاقتنا الخاصة مع أمريكا مهما حدث). (الصادق، ص144).

وهذا يقودنا الى نقطة مهمة متعلقة بالتهديدات الإقليمية لأمن مصر.

ثالثا: محاولة احتواء التهديدات الإقليمية

تسعى مصر الى تبني سياسة دبلوماسية نشطة، بهدف التنسيق مع الأطراف غير العربية؛ لأجل احتواء التهديدات التي قد تمثلها تحركات القوى الإقليمية الأخرى، والتي قد تمثل تهديدا للمصالح المصرية، ومن أهم هذه الحركات الدبلوماسية:

- الاتصال بالدول الافريقية، ولاسيما تلك التي تقع في منطقة البحيرات الكبرى، لمواجهة التحركات الإسرائيلية في افريقيا.
- انتقاد التحالف الإسرائيلي - التركي بشدة ومواجهته بالتقرب غير المباشر مع طهران...
- على الرغم من عدم حدوث تحسن ملموس في العلاقات المصرية - الإيرانية. (توفيق، 2000، ص64).

إلا أن هذا الدور يتفق مع الرؤية الأمريكية في نقاط ويختلف معها في نقاط أخرى، فقد جاء في بيان الصداقة (المصرية- الأمريكية) الذي تسلمه الرئيس مبارك أثناء زيارته للولايات المتحدة في يوليو 1999م، والذي نص على (تمتاز العلاقة المصرية- الأمريكية، بمناخ فريد من الصداقة التي تنطلق من الاهتمام المشترك بتحقيق الأمن العالمي، وبخاصة في افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط). (أحمدي، ص73).

وتبين على الرغم من هذا الارتياح في التصور الأمريكي للدور المصري، إلا أنه ليس مسموحا لمصر أن تقوم بدور إقليمي اكبر من اللازم؛ لأن ذلك قد يهدد المصالح الأمريكية، فضلا عن أن اتساع الدور المصري بصورة تهدد أمن إسرائيل تهديدا مباشرا أمر لا تقبله الولايات المتحدة، التي تتكفل وتضمن أمن إسرائيل، وبالتالي فإن مسعى مصر لتحقيق الزعامة الإقليمية على حساب مصالحها بالدرجة الأولى، دون مراعاة لمصالح وأمن الدول الإسلامية مجتمعة، يعد خطوة سلبية تجاه تخفيف نظام إسلامي شامل يقوم على الوحدة والاستراتيجية المتكاملة، وأن الرؤية المصرية المتخوفة من ايران تعد الآن غير مبررة مع تزايد النفوذ الأمريكي والإسرائيلي على حساب الدول الإسلامية في المنطقة، إذ ينبغي أن تتجه طموحات كل من ايران ومصر والسعودية في الاتجاه الإيجابي نحو تكامل الأدوار الإقليمية لا تناقضها، وينبغي على مصر أن تراعي في سياستها الخارجية المندفعة نحو الولايات المتحدة وإسرائيل، كل هذه التحديات مما يدفعها للعب دور اكثر

حيوية وإيجابية، يستوعب كل متطلبات دول المنطقة العربية والإسلامية، ويراعي تكامل الأدوار الإقليمية داخل المنطقة الإسلامية، لمجابهة تحديات المرحلة القادمة. (سعيد، 1998، ص92).

مصر في ظل الاحتواء الأمني (الأرباح والخسائر)

تعد مصر أقرب الحلفاء للولايات المتحدة بعد إسرائيل في المنطقة، وهذا التقارب نتج عن استراتيجية أمنية أمريكية هدفت الى احتواء مصر، وجعلها تدور في الفلك الأمريكي، وتعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، تنويعا لهذا الاحتواء، الذي أصبحت له ثمار تميز بالعلاقات المصرية الأمريكية التي نجد بداياتها سبقت توقيع هذه الاتفاقية وقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية عدة محطات منذ عام 1974م، فهناك مرحلة الصداقة التي امتدت من عام 1974-1981م، وخلال ذلك أبرمت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتطور برنامج الإصلاح المصري والانفتاح على الغرب، ثم جاءت مرحلة شراكة السلام في الشرق الأوسط. (نيكسون، 1995، ص153).

ومؤتمر فاس في الغرب، قبول العرب كخيار استراتيجي وهذه المرحلة تمتد من عام 1981-1990م، ثم جاءت حرب الخليج الثانية التي حصلت خلالها مصر على 30 مليار دولار معونة أمريكية عسكرية ومدنية، وكانت هناك اتفاقية أمنية بين البلدين وقعت عام 1979م وعدلت عام 1981م للتعاون وقت الازمات ويتم بموجبها استعمال المطارات المصرية وفيما بعد حرب الخليج الثانية، العلاقات المصرية الأمريكية بعلاقات شبه التحالف وصولا الى ما بعد عام 1995م، إذ وصلت درجات التعاون المشترك الاقتصادي والاستراتيجي الى أعلى درجة وسقطت الديون المصرية وتعاون البلدان في مناورات عسكرية مشتركة، وفي إطار مبدأ توازن المصالح، كمبدأ غالب في العلاقات الدولية وفي النظام الدولي الجديد، بأن ذلك كانت معاهدات السلام العربية الإسرائيلية وبعد عام 1996م جاءت مرحلة تطبيع العلاقات المصرية- الأمريكية.(الشريف، 2000، ص30).

إذا فقد وقعت مصر في شباك الاحتواء الأمني الأمريكي منذ وقت طويل، وقد حققت المعونات والاتفاقات السلمية، ما لم تحققه المواجهة العسكرية، ويبدو مما تبين أن المصريين كانوا ينظرون الى وضعهم هذا من منطلق مصالحهم الوطنية، ولو اقتضى ذلك التضحية بالمبادئ القومية أو الإسلامية فقبضت ثمن هذا الاحتواء وأصبحت ثاني اكبر متلق للمعونات الأمريكية الاقتصادية السنوية إذ بلغ اجمالي المعونات الأمريكية الاقتصادية لمصر 2115 مليون دولار.(عبدالخالق، 1989، ص56).

وفي المجال الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تمثل المركز الأول من بين 40 دولة اجنبية لها استثمارات في مصر، وتعد مصر احدى اكبر ثلاث دول مستوردة للقمح الأمريكي بعد الصين وروسيا، وتعد مصر احدى اكبر تسع دول مستوردة للسلع الغذائية الأمريكية.(عبدالله، 2000، ص35).

والمعونات المصرية الاقتصادية والعسكرية التي حصلت عليها خلال 21 عام من عام 1975-1998م، اكبر مما تحصل عليه أي دولة في العالم من الولايات المتحدة عدا إسرائيل، وقد ساعدت هذه المعونات مصر على عبور ازمتها الاقتصادية وبناء البنية الأساسية، ويذكر أنه لولا المعونة الأمريكية لمصر لما امكن تحديث القوات المسلحة المصرية حتى لو كانت الفجوة في التوازن العسكري بين مصر وإسرائيل هي اهم نتيجة للعلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة.(كلارك، 2001، ص320).

ولم يستقد الاقتصاد المصري من هذه المعونات؛ بسبب الشروط التي تتضمن عودة تلك الأموال الى الولايات المتحدة مرة أخرى. (الحمد، 1995، ص71).

وتخدم هذه المعونات اهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فقد ركزت الولايات المتحدة شراكتها الاستراتيجية مع مصر على تحسين قدرة القوات المصرية المسلحة على مواجهة التحديات الخارجية، وضمان حصول الولايات المتحدة على تسهيلات مرور قناة السويس، والتسهيلات المصرية الأخرى، وتشجع الحكومة المصرية على إيجاد طرق للتعامل ايجابيا مع القوى السياسية والاجتماعية الداخلية المختلفة، وتعمل الولايات المتحدة على ضمان التأثير الإيجابي المستمر لمصر في الشؤون الإقليمية، ومصر تحصل على هذه المعونات، دون أي مجموعة ضغط تدعمها واشنطن كما الحال مع إسرائيل. (الحمد، 1995، ص75).

أما فيما يتعلق بعلاقة التعاون العسكري المصري - الأمريكي فنجد أنه بدأ من عام 1985م، تحولت المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر الى منح سنوية تصل قيمتها في المتوسط الى 1,3 مليار دولار، تحدد في اطار الاستراتيجية الامريكية، واستراتيجية الولايات المتحدة بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وتكونت قيادة عسكرية للمنطقة تسمى القيادة المركزية، أصدرت في عام 1995م، بيانا يحدد مهمتها ومجال عملها وحددت منطقة عمل القيادة المركزية التي تبدأ غربا من الحدود الغربية لمصر والسودان وكنيا وتمتد الى حدود الصومال واليمن جنوبا وشرقا لحدود باكستان وايران، شمالا للحدود الشمالية للعراق والأردن، هذا البيان قر لمصر دورا مهما في العالم العربي وافريقيا وتعدّها من اقرب الأصدقاء للولايات المتحدة الامريكية. (يوسف، 2009، ص102).

وَقَرَّ بِأَنَّ الْمُسَاعَدَاتِ الْأَمْنِيَّةَ لِمِصْرٍ مُهِمَّةٌ؛ لِتَسْهِيلِ الْقِيَامِ بِتَدْرِيبَاتٍ مُشْتَرَكَةٍ لِتَأْمِينِ حُرِيَّةِ الْمَلَاةِ فِي الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، كَمُصْلَحَةٍ مُشْتَرَكَةٍ لِلطَّرَفَيْنِ، فَضْلاً عَنِ اسْتِعْمَالِ الْقَوَاعِدِ الْبَحْرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ لِتَقْدِيمِ الْمَعُونَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي أُطَارِ خُطِّ الْمُنْظَمَةِ الدَّوْلِيَّةِ لِلْإِغَاةِ. (زُلُومٌ، 2005، ص 92).

وَفِي سِيَاقِ الْعِلَاقَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ تَتَمَتَّعُ مِصْرٌ بِمِيزَةِ الْحُصُولِ عَلَى الْمَعَدَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ الزَّائِدَةِ عَنِ الْحَاجَةِ وَتَسْتَعْمَلُهَا مِصْرٌ فِي تَحْدِيثِ مَعَدَاتِهَا، فَضْلاً عَنِ أَنَّهَا تَحْصُلُ عَلَى طَائِرَاتٍ وَبَطَارِيَّاتٍ حَدِيثَةٍ نَسْبِيًّا، وَتَشْتَرِكُ الدَوْلَتَانِ فِي الْعَدِيدِ مِنْ بَرَامِجِ التَّدْرِيبَاتِ وَالْمَنَاوَرَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَتَحْتَقِظُ مِصْرٌ بِحَقِّهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحُصُولِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ عَلَى تَسْهِيلَاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ أَوْ قَوَاعِدٍ فِي مِصْرٍ وَتَشْتَرِطُ أَنْ يَتِمَّ ذَلِكَ فَقَطْ فِي حَالِ وُجُودِ تَهْدِيدٍ حَقِيقِيٍّ لِدَوْلَةٍ عَرَبِيَّةٍ وَطَلَبَ هَذِهِ الدَّوْلَةُ لِلْمُسَاعَدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ. (هَيْكَلٌ، 2002، ص 252).

وَيُمْكِنُ تَوْضِيحُ تَغْيِيرِ نَمَطِ الْأَسْطَرَاتِيْجِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ تَجَاهَ تَحْقِيقِ مَصَالِحِهَا مَعَ الْأَصْدِقَاءِ وَالْأَعْدَاءِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَوْضَحُ السِّيَاسَةَ الْأَمْرِيكِيَّةَ فِي تَعَامُلِهَا مَعَ مَا تَسْمِيهِ الْإِسْلَامُ السِّيَاسِيَّ فَبَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَدْعِمُهُ وَتَسْمِيهِ جِهَادًا إِسْلَامِيًّا ضِدَّ الْإِلْحَادِ، أَصْبَحَتْ تَسْمِيهِ أَصُولِيَّةً وَتَطْرَفَ وَإِرْهَابَ ضِدَّ الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ، وَتَجِيْشَ لَهُ الْأَعْدَاءَ وَالشَّرَكَاءَ مَعًا، وَالْغَرِيبَ أَنَّ الْمُمُولِينَ لِلْجِهَادِ سَابِقًا هُمْ أَنْفُسُهُمْ مَنْ يُمُولُونَ الْحَمَلَاتِ ضِدَّهُ الْيَوْمَ، إِذْ اسْتَغْلَتْ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الْحُكُومَاتِ وَمِنْ بَيْنِهَا الْحُكُومَةُ الْمِصْرِيَّةَ فِي تَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا، مِمَّا زَادَ شِدَّةَ الْعَدَاءِ بَيْنَ الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْحُكُومَاتِ، ثُمَّ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَاقَةَ الْمِصْرِيَّةَ - الْأَمْرِيكِيَّةَ نَظَرَ إِلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا خَطَرٌ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ التَّحْقِيقَاتِ فِي قَضِيَّةِ اغْتِيَالِ السَّادَاتِ كَشَفَتْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَامِبَ دِفْيِدَ وَمُعَاهِدَةَ السَّلَامِ مَعَ إِسْرَائِيلَ، كَانَ ابْرَزَ أَهْدَافِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي قَامَتْ بِهَذَا الْعَمَلِ. (أَلْ ثَانِي، 2002، ص 165).

وَعِلَاقَةُ مِصْرٍ مِنَ السَّادَاتِ إِلَى مَبَارَكٍ حَصَلَتْ مِصْرٌ عَلَى الرِّضَا الْأَمْرِيكِيِّ، وَأَنَّ مِصْرَ خِلَالَ حُكْمِ الرَّئِيسِ مَبَارَكٍ مَثَلَتْ دِرْعًا وَاقِيًّا ضِدَّ الْأَصُولِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ وَفْقًا لَوَجْهَةِ النَّظَرِ الْأَمْرِيكِيَّةِ أَكْبَرَ تَهْدِيدٍ لِلْمُنْطَقَةِ فِي الْمَدَى الطَّوِيلِ. (أَلْ ثَانِي، 2002، ص 166).

وَلَمْ يَأْتِ هَذَا مِنْ فَرَاغٍ، فَقَدْ التَزَمَ الْبُلْدَانُ فِي حَلْقَةٍ تَعَاوَنَ أَمْنِيٍّ كَبِيرٍ تَبْلُورُ فِي سِيَاسَاتٍ مُكَافِحَةٍ الْإِرْهَابِ لَمَّا تَعَدَّ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ مِنْ أَنَّ لِمِصْرٍ خُبْرَةً عَرِيقَةً فِي هَذَا الْمَجَالِ، بَعْدَ تَقَاوُمِ التَّهْدِيدَاتِ الْإِرْهَابِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّاتِ الَّتِي نَفَذَتْ ضِدَّ أَهْدَافِ أَمْرِيكِيَّةٍ لِلْجَانِبَيْنِ فِي تَرْتِيبِ أَمْنِيٍّ بَيْنَهُمَا وَتَزَامَنَ ذَلِكَ مَعَ تَقْدِيمِ مَكْتَبِ التَّحْقِيقَاتِ الْفِدْرَالِيِّ مَشْرُوعًا لِلتَّوَسُّعِ الْعَالَمِيِّ فِي أَنْشِطَةِ مُكَافِحَةِ الْإِرْهَابِ وَتَمَّ فَتْحُ 49 فِرْعًا ضَمَّنَ هَذَا الْمَشْرُوعَ، كَانَتْ فَاتَحَتْهَا مَكْتَبُ التَّحْقِيقِ الْفِدْرَالِيِّ فِي كُلِّ مِنَ الْقَاهِرَةِ وَتَلَّ ابْيَيْبَ ثُمَّ اسْلَامَ أَبَادَ الْفَالِرْيَاضَ، بَلَّغَتْ مِيزَانِيَّةَ الْمَشْرُوعِ 7 مِلْيَارَ دُولَارٍ فِي عَامِ

1997م، وفي هذا الاطار فإن القاهرة اعتمدت على واشنطن في تزويدها بالمعلومات التي حصلت عليها حينما كانت الولايات المتحدة تساند الحركات الإسلامية في أفغانستان ضد الغزو السوفيتي، مكتب التحقيقات الفيدرالي في مصر اثار جدل واسعا في أوساط النواب في مجلس الشعب المصري وطالب الحكومة بكشف الحقائق بهذا الشأن، وبيان حقيقة الصلاحيات التي يضطلع بها المكتب الأمريكي في القاهرة وعما إذا كان يمثل اختراقا للأمن المصري وذلك في ضوء المعلومات التي تردت بأن المكتب الأمني الأمريكي يملك من الوسائل والإمكانات ما يجعله قادرا على كشف كل ما يبحث عنه في مصر من حقائق لصالح بلاده وأيضا لصالح إسرائيل. (السليمي، 1997، ص187).

وفي خلاصة القول، مما سبق يتضح أن مستقبل مصر السياسي والاقتصادي والأمني ودورها الإقليمي والاستراتيجي، أصبح مرهونا الى حد كبير بعلاقتها مع واشنطن، بل يمكن القول إن مصر وعلى الرغم من المكاسب الظاهرية التي حققتها لا يمكنها على المدى القريب التخلص من هيمنة الاحتواء الأمني الأمريكي في جميع المجالات التي تناولها في هذا المبحث الذي تبين من خلاله مدى خطورة الأداة الاقتصادية في تحقيق الاحتواء وتأثير ذلك على الدور الإقليمي الذي تؤديه مصر والذي لا يتفق في كثير من جوانبه مع مصالح العالم الإسلامي.

الخاتمة:

- 1- حماية وتأمين المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي، هي المحرك الأساس لسياستها تجاه الدول الإسلامية، عبر استراتيجية الاحتواء الأمني.
- 2- أجواء التوتر والخلاف والصراع داخل بعض الدول الإسلامية، كانت عاملا ومبررا للتدخل الأمريكي في هذه الدول.
- 3- اللوبي الصهيوني وأمن إسرائيل لهما دور كبير في تشكيل سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة، تجاه الدول الإسلامية.
- 4- إن الدول الإسلامية إذا أدركت أسباب الاحتواء الأمني فستكون افضل تهيؤ للحيلة دون الوقوع فيه.
- 5- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وزوال الخطر الشيوعي اصبح التحدي الأيديولوجي والأمني القائم في مواجهة الولايات المتحدة هو الإسلام وبالتالي اصبح العالم الإسلامي هدفا عسكريا وأمنيا وثقافيا للولايات المتحدة الأمريكية.
- 6- عدم وجود استراتيجية أمنية ودفاعية موحدة للدول الإسلامية خلق عدم توازن في القوة بينها وبين الولايات المتحدة كقوة عظمى، بل وبين حليفاتها إسرائيل.

المصادر والمراجع:

Reference:

- 1- ال ثاني، فهد بن عبدالرحمن. (2002). العالم الإسلامي. دراسات جيوسراتيجية وجيوبوليتيكية. (د.م). الدوحة.
- 2- أبو العلا، محمود. (د.ت). جغرافية العالم الإسلامي واقتصادياته. مكتبة الفلاح. الكويت.
- 3- أحمد، أحمد يوسف. (2009). الأوضاع السياسية في الوطن العربي. معهد الدراسات والبحوث العربية. القاهرة.
- 4- أحمد، أيمن. مصر وتحديات الزعامة الإقليمية. شؤون الأوسط. العدد 68.
- 5- اذر شب، محمد. (1996). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية (العلاقات الإيرانية والاتجاهات الراهنة ووافق المستقبل). مركز دراسات الوحدة العربية. جامعة قطر. بيروت.
- 6- باريس، هنري. (1984). الاستراتيجيات السوفيتية والأمريكية. ترجمة: احمد عبدالكريم. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق.
- 7- البرصان، احمد. (2000). باكستان تحت حصار العهد الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي. مجلة البيان. العدد 4.
- 8- توفيق، انجي. (2007). مبدأ الاستباق في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. المبدأ والتطبيق. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة القاهرة.
- 9- توقة، حسين عمر. (د.ت). ابعاد استراتيجية. دار المشرق للنشر والتوزيع. عمان.
- 10- تيننت، جورج. (2007). في قلب العاصفة. دار الكتاب العربي. بيروت.
- 11- جرجس، فواز. (1998). السياسة الأمريكية تجاه العرب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- 12- حداد، ريمون. (2000). العلاقات الدولية. دار الحقيقة. بيروت.
- 13- الحسن، عبدالله. (1990). منظمة المؤتمر الإسلامي. ترجمة: عبدالعزيز إبراهيم. مطبعة الفرزدق التجارية. الرياض.
- 14- حسين، خليل. (2009). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية. دار المنهل اللبناني. بيروت.
- 15- الحمد، جواد. (1995). توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط. دار البشير للنشر والتوزيع. عمان.
- 16- حوات، محمد علي. (د.ت). مضيق باب المندب: أهمية الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. مكتبة مدبولي. القاهرة.
- 17- خصاونة، سامي عبدالله. (2001). العلاقات العربية - الأمريكية نحو مستقبل مشرق. الجامعة الأردنية. عمان.
- 18- دسوقي، ناهد إبراهيم. (1998). دراسات في التأريخ الأمريكي. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- 19- ذبيان، سامي وآخرون. (1990). قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. رياض الريس للكتب والنشر. لندن.
- 20- زادة، زلماي خليل. (1996). التقييم الاستراتيجي. مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية. ابو ظبي.

- 21- زلوم، عبدالحى. (2005). حروب البترول والقرن الأمريكي الجديد. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- 22- سعيد، عبدالمعزم، (1998). إدراك التهديدات لأمن مصر. شؤون الأوسط. العدد 75. بيروت.
- 23- سلطان، جاسم. (2006). التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن. مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع. القاهرة.
- 24- السليمي، منصف. (1997). صناعة القرار السياسي الأمريكي. مركز الدراسات العربية الاوربية. باريس.
- 25- سوكو لوفسكي، بيتر. (1968). الاستراتيجية العسكرية السوفياتية. منشورات عالم الكتب. بيروت.
- 26- سويلم، حسام. (2002). النظام الدفاعي الصاروخي القومي الأمريكي. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.
- 27- الشريف، محمود. (2000). التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان.
- 28- الصادق، مساعد يوسف. (2003). العلاقات العامة والسياسة الدولية. مطابع السودان للعملة. الخرطوم.
- 29- طایل، فوزي محمد. (1997). كيف نفكر استراتيجيا. مركز الاعلام العربي. (د.م).
- 30- طلاس، مصطفى وآخرون. (1991). الاستراتيجية السياسية والعسكرية. دار طلاس. دمشق.
- 31- عبدالخالق، عبدالمعزم. (1989). الجرائم الدولية. دار النهضة المصرية. القاهرة.
- 32- عبدالله، ثناء فؤاد. (2000). العلاقات المصرية الأمريكية بين التعاون والتحالف. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 262.
- 33- العثمان، عثمان. (2001). الاستراتيجية العليا والتكتيك ودورها في إدارة الصراع الدولي. دمشق. مؤسسة سندباد للطباعة والفنون.
- 34- عساف، معتز. (2008). التميز في التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقات الأداء المتوازن. دار الشروق. بيروت.
- 35- عطية، احمد. (1980). القاموس السياسي. دار النهضة العربية. ط4. بيروت.
- 36- فهمي، عبدالقادر محمد. (2009). الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان.
- 37- القلماوي، سهير وآخرون. (1965). الموسوعة العربية الميسرة. دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. القاهرة.
- 38- كامل، مصطفى. (1996). الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط المخاطر والفرص. مؤسسة الاهرام. العدد 126.
- 39- كرم، ملحم. (2001). ذروة النفوذ السعودي الإقليمي. مجلة الحوادث. العدد 2307. بيروت.
- 40- كلارك، رمزي وآخرون. (2001). الإمبراطورية الامريكية. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.
- 41- الكيالي، عبد الوهاب. (1990). الموسوعة السياسية. الموسوعة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط3. 1990.

- 42- لويس، برنارد. (2001). الهوايات المتعددة للشرق الأوسط. مجلد 29. العدد 4.
- 43- محمد، مصطفى كامل. (1995). التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر. مركز الاهرام للترجمة والنشر. القاهرة.
- 44- محمود، صباح. (1994). الأمن الإسلامي دراسات في التحديات الجيوبوليتكية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.
- 45- مسعد، نيفين. السياسة الخارجية العربية تجاه ايران. المستقبل العربي. العدد 279.
- 46- مقلد، إسماعيل صبري. (2007). أصول العلاقات الدولية. جامعة أسيوط. جمهورية مصر العربية.
- 47- مورو، محمد. (د.ت.). الإسلام وأمريكا حوار مواجهة. الروضة والريس للنشر والتوزيع. بيروت.
- 48- النيرب، محمد. (1997). المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. دار الثقافة الجديدة. القاهرة.
- 49- نيكسون، ريتشارد. (1995). ما وراء السلام. ترجمة: مالك عباس. الاهلية للنشر والتوزيع. عمان.
- 50- هلال، علي الدين وآخرون. (1980). العرب والعالم. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- 51- الهلباوي، كمال. (1992). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. معهد الدراسات السياسية. اسلام آباد.
- 52- هويدي، أمين. (1991). العسكرية والأمن في الشرق الأوسط. دار الشروق. القاهرة.
- 53- هيكل، محمد حسنين. (2002). دفاتر أزمة. القاهرة. العدد 36.
- 54- هيكل، محمد حسنين. (2002). من نيويورك الى كابل. ط3. المصرية للنشر العربي والدولي. القاهرة.
- 55- يكن، فتحي. (1993). المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- 56- يوسف، أحمد. (2009). الأوضاع السياسية في الوطن العربي. معهد الدراسات والبحوث العربية. القاهرة.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

- 1- Al Thani, Fahd bin Abdul Rahman. (2002). Islamic world. Geostrategic and geopolitical studies. (blood). Doha.
- 2- Abu Al-Ela, Mahmoud. (d.t.). Geography and economics of the Islamic world. Al Falah Library. Kuwait .
- 3- Ahmed, Ahmed Youssef. (2009). The political situation in the Arab world. Institute of Arab Studies and Research. Cairo.
- 4- Ahmadi, Iman. Egypt and the challenges of regional leadership. Middle Affairs. Issue 68.
- 5- Azar Shab, Muhammad. (1996). Research and discussions of the intellectual symposium (Iranian relations, current trends, and future prospects). Center for Arab Unity Studies. Qatar University. Beirut.
- 6- Paris, Henry. (1984). Soviet and American strategies. Translated by: Ahmed Abdel Karim. Dar Talas for Studies, Translation and Publishing. Damascus.
- 7- Al-Barsan, Ahmed. (2000). Pakistan is under siege by the American-Israeli-Indian era. Al-Bayan Magazine. Issue 4.
- 8- Tawfiq, Angie. (2007). The principle of preemption in the American national security strategy. Principle and application. Master's thesis (unpublished). Cairo University.
- 9- Touqa, Hussein Omar (d. T.). Strategic dimensions. Dar Al-Mashreq for Publishing and Distribution. Oman.

- 10- Tenet, George. (2007). In the eye of the storm. Arab Book House. Beirut.
- 11- Girgis, Fawaz. (1998). American policy towards the Arabs. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
- 12- Haddad, Raymond. (2000). International relations. House of truth. Beirut.
- 13- Al-Hassan, Abdullah. (1990). Organization of the Islamic Conference. Translated by: Abdulaziz Ibrahim. Al Farazdaq Commercial Printing Press. Riyadh.
- 14- Hussein, Khalil. (2009). The new world order and international changes. Dar Al-Manhal Lebanese. Beirut.
- 15- Al-Hamd, Jawad. (1995). American attitudes towards the Middle East. Dar Al-Bashir for Publishing and Distribution. Oman.
- 16- Hawat, Muhammad Ali. (d.t.). Bab al-Mandab Strait: The importance of the strategy and its impact on Arab national security. Madbouly Library. Cairo.
- 17- Khasawneh, Sami Abdullah. (2001). Arab-American relations towards a bright future. University of Jordan. Oman.
- 18- Desouky, Nahed Ibrahim. (1998). Studies in American History. University Knowledge House. Egypt.
- 19- Dhubyan, Sami et al. (1990). Dictionary of political, economic and social terms. Riad Al-Rayes Books and Publishing. London.
- 20- Zadeh, Zalmay Khalil. (1996). Strategic evaluation. Emirates Center for Strategic Studies. Abu Dhabi.
- 21- Zaloum, Abdel-Hay. (2005). Oil Wars and the New American Century. Arab Foundation for Studies and Publishing. Beirut.
- 22- Saeed, Abdel Moneim, (1998). Realizing the threats to Egypt's security. Middle Affairs. Issue No. 75. Beirut.
- 23- Sultan, Jassim. (2006). Strategic thinking and getting out of the current impasse. Umm Al-Qura Foundation for Translation and Distribution. Cairo.
- 24- Al-Sulaimi, Moncef. (1997). American political decision-making. Center for Arab-European Studies. Paris.
- 25- Soko-Lowski, Peter. (1968). Soviet military strategy. World of Books publications. Beirut.
- 26- Sweilem, Hossam. (2002). US National Missile Defense System. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi.
- 27- Al-Sharif, Mahmoud. (2000). Western trends towards political Islam in the Middle East. Center for Middle East Studies. Oman.
- 28- Al-Sadiq, Yusuf's assistant. (2003). Public relations and international politics. Sudan currency printing presses. Khartoum.
- 29- Tayel, Fawzi Muhammad. (1997). How we think strategically. Arab Media Center. (blood).
- 30- Talas, Mustafa et al. (1991). Political and military strategy. Talas House. Damascus.
- 31- Abdel Khaleq, Abdel Moneim. (1989). International crimes. Egyptian Renaissance House. Cairo.
- 32- Abdullah, Thanaa Fouad. (2000). Egyptian-American relations between cooperation and alliance. The Arab future. Center for Arab Unity Studies. Issue 262.
- 33- Al-Othman, Othman. (2001). High strategy and tactics and their role in managing international conflict. Damascus. Sinbad Foundation for Printing and Arts.

- 34- Assaf, Moataz. (2008). Excellence in strategic planning using balanced scorecards. Dar Al-Shorouk. Beirut.
- 35- Attia, Ahmed. (1980). Political dictionary. Arab Renaissance House. 4th edition. Beirut.
- 36- Fahmy, Abdul Qader Muhammad. (2009). The political and strategic thought of the United States of America. Dar Al Shorouk for Publishing and Distribution. Oman.
- 37- Al-Qalamawi, Suhair and others. (1965). The easy Arabic encyclopedia. People's House and Franklin Printing and Publishing Corporation. Cairo.
- 38- Kamel, Mustafa. (1996). Regional security and stability of the Middle East: risks and opportunities. Al-Ahram Foundation. Issue 126.
- 39- Karam, Melhem. (2001). The height of Saudi regional influence. Accident magazine. Issue 2307. Beirut.
- 40- Clark, Ramsey et al. (2001). American Empire. Al-Shorouk International Library. Cairo.
- 41- Al-Kayyali, Abdel-Wahab. (1990). Political Encyclopedia. The Arab Encyclopedia of Studies and Publishing. Beirut. 3rd edition. 1990.
- 42- Lewis, Bernard. (2001). The many hobbies of the Middle East. Volume 29. Issue 4.
- 43- Muhammad, Mustafa Kamel. (1995). The strategic balance in the Middle East and the role of Egypt. Al-Ahram Center for Translation and Publishing. Cairo.
- 44- Mahmoud, Sabah. (1994). Islamic security studies in geopolitical challenges. University Institution for Studies, Publishing and Distribution. Beirut.
- 45- Massad, Nevin. Arab foreign policy towards Iran. The Arab future. Issue 279.
- 46- Muqallad, Ismail Sabry. (2007). Origins of international relations. Assiut University. Arab Republic of Egypt.
- 47- Moreau, Muhammad. (d.t.). Islam and America are a confrontational dialogue. Al-Rawda and Al-Rayes for Publishing and Distribution. Beirut.
- 48- Al-Nayrab, Muhammad. (1997). Introduction to the history of the United States of America. New Culture House. Cairo.
- 49- Nixon, Richard. (1995). Beyond peace. Translated by: Malik Abbas. Al-Ahlia Publishing and Distribution. Oman.
- 50- Hilal, Ali Al-Din and others. (1980). Arabs and the world. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
- 51- Al-Helbawy, Kamal. (1992). American policy in the Middle East. Institute of Political Studies. Islamabad.
- 52- Huwaidi, Amin. (1991). Militarism and security in the Middle East. Dar Al-Shorouk. Cairo.
- 53- Heikal, Muhammad Hassanein. (2002). Crisis notebooks. Cairo. Issue 36.
- 54- Heikal, Muhammad Hassanein. (2002). From New York to Kabul. 3rd edition. Egyptian Arab and International Publishing. Cairo.
- 55- Yakan, Fathi. (1993). International variables and the required Islamic role. Al-Resala Foundation. Beirut.
- 56- Youssef, Ahmed. (2009). The political situation in the Arab world. Institute of Arab Studies and Research. Cairo.

